العميد عبد الامير رحمن الركابي مدير مرور الديوانية لـ(المدى):

رصدنا ١٤٢٤٦ مخالفة مرورية وقبضنا على ٣٨ سيارة مسروقة

الديوانية/ باسم الشرقي

رجل المرور من ابرز رجال الامن الذين يكونون في تماس مباشر مع المواطنين في حياتهم اليومية كون الواجبات المناطة به كثيرة ونراه موجوداً في الليل والنهار ومواضبا على عمله.

واطلق عليهم ابناء المجتمع رجل الشارع العراقي ، ويكون عمله حتى في الاوقات التي تشهد غباراً كثيفاً نهاراً والصيف والشتاء ببردهماالحديث عن رجل المرور) ودوره الكبير في تنظيم حركة المرور وسير المركبات والأشخاص وتنظيم الطرق والعلامات المرورية وغيرها..

ولا يخفى على الكثيرين ان سقوط النظام القى بظلاله على الشارع العراقي، حتى غلب على الكثير من الساحات والشوارع من العلامات المرورية وساءت أحوال الطرق وزادت المخالفات المرورية ولم تصدر مديريات المرور أي إجازات للسوق وتوقفت عملية نقل الملكية للمركبات وغيرها.

عن كل هذه التساؤلات(المدى) زارت مديرية مرور الديوانية والتقت مديرها العميد عبد الأمير رحمن الركابي وطرحنا عليه اسئلتنا وكانت اجابته عليها برحابة صدر .

وكل من يتجول في شوارع المحافظة منذ سويعات الصباح الباكر، ثم يعود مساءا فانه بلا شك سيصادف بطريقه مدير المرور وهو يتفقد احوال المرور بنفسه وهذا الامر ولد ثقة لدى المواطنين. هل هذا الدافع وطني مهني ؟.

. انا اعتقد ان رجل المرور رجل ميداني، ولذلك علي ان اكون الميداني الاول فانزل الشارع واتابع سير المرور بنفسي، ولذلك لطالما اتواجد منذ سويعات الصباح الاولى، في المدينة لاتفقد شوارعها وآلية المرور فيها، لأعود مساءا وبعد نهاية الدوام لتفقدها من جديد، لذلك علاقتي بالناس والمنتسبين طيبة جدا، حتى انني اطلب احيانا من بعض المنتسبين ان يمضي وانا ابقى محله حتى عودته، وليس في ذلك تكلف، بل ينبغي ان يتعامل هكذا رجل المرور دائما.

. كيف تؤدون عملكم في ظل الظروف الصعبة المحيطة بكم؟.

. برغم قلة الإمكانيات المتمثلة بالملاك البشري والآليات والمستلزمات الضرورية وفي ظل المتغيرات حيث دخلت العراق أعداداً كبيرة من المركبات والتي فاقت استيعاب الطرق بالإضافة إلى افتقار تلك الطرق للعلامات والدلالات المرورية لكننا سعينا لأداء واجبنا بالشكل اللائق وفرض النظام .

. هل هناك تنسيق بينكم وبين الدوائر ذات العلاقة لضمان نجاح عملكم و انسيابية السير؟.

نعم، هناك بعض الوجوه من هذا التنسيق منها، التنسيق مع مديرية البلدية والطرق والجسور وهيئة النقل الخاص حيث تم اصلاح بعض اجهزة الاشارات المرورية ونصب بعض العلامات المرورية.

كما تم التنسيق مع مديرية الطرق والجسور لاصلاح الاضرار التي لحقت ببعض الجسور والطرق التي تكثر فيها المطبات والتي تسببت بوقوع العديد من الحوادث المرورية المؤسفة كما تم التنسيق مع هيئة النقل الخاص بغية ترحيل (المرائب) الكراجات الموجودة داخل الشوارع والازقة والتي تعرقل حركة السير داخل المدينة.

ماهي المعوقات التي تؤثر على عملكم وانسيابية حركة السير في المحافظة؟

. أبرز ما أثر سلبا على أداء العمل في ٢٠٠٧ ولم نتمكن من التغلب عليه إلا بعد الجهد الجهيد هو قيام البعض من المواطنين بالتجاوز على الارصفة والجزرات الوسطية وتحويلها الى مقاه وأمكنة للبيع ما يجبر المشاة على السير في الشارع المخصص للسيارات، اضف الى ذلك قيام بعض السواق بركن مركباتهم في اماكن غير مخصصة للوقوف وتركها لساعات طويلة.

وزعنا أجهزة حاسوب على المفارز المرورية لسرعة التعرف على السيارات المشتبه بها

ماهو دوركم في بث التوعية والارشاد بين المواطنين في الامور المتعلقة بالمرور ؟.

المديرية تقدم برنامجا يوميا يبث عبر اذاعة الديوانية يوضح الحالة المرورية في المدينة بالاضافة للتوعية والارشادات.

كما تم طبع كراس مروري تضمن الارشادات والتوجيهات المرورية تم توزيعه على الدوائر الحكومية وسائقي المركبات في المدينة بالاضافة لقيامنا بزيارات مستمرة للمدارس الابتدائية والثانوية لالقاء محاضرات للطلبة في مجال التوعية.

كم وصل عدد المخالفات المرورية في المحافظة وماذا عن المبالغ التي تمت جبايتها من الغرامات المرورية؟.

. قامت المديرية بحملة شارك فيها جميع الضباط والمنتسبين وتم رصد (١٤٢٤٦) مخالفة مرورية تمثلت في السيارات ذات الزجاج المظلل والتي تحمل ستائر حاجبة للرؤيا والسيارات التي لا تحمل لوحات او التي تحمل لوحات غير مثبتة بصورة اصولية كما تم حجز (١٠١٦) مركبة مختلفة الانواع والقي القبض على (٣٨) مركبة مسروقة واحيل المخالفون للمحاكم المختصة.

اكثر من ٢٤٩ مليون دينار غرامات مستحصلة لصالح خزينة الدولة

واستطيع ان اقول لك، اننا سجلنا (٣٩٠) حلقة صباحية من البرنامج الاذاعي اليومي عبر اذاعة الديوانية (FM)، كما اقيمت اكثر من ١٥٠ ندوة ومحاضرة ارشادية في مركز واقضية ونواحي المحافظة وتم إعادة تأهيل العديد من الارشادات الضوئية ووضع العشرات من العلامات المرورية، حيث بلغ عدد العلامات المرورية المنصوبة في مختلف المفاصل الادارية للمحافظة (٣٧) علامة، اضافة الى اصدار كراس مروري يحمل الارشادات والوصايا المرورية، وتصليح الاجهزة المرورية (الترفك لايت) حتى بلغ عددها (٥) اجهزة، كما ان مديريتنا انجزت (١٩٦٩٣) وكالة خاصة بالسيارات، وبذلك اصبح باستطاعة اصحاب المركبات التي تحمل ارقاما تعود الى بقية المحافظات وخاصة الساخنة منها، اصبح باستطاعتهم ان يراجعوا مديريتنا ويجروا اجراءات الفحص ودفع الغرامات وانجاز الوكالات بكل سهولة، بعد ان ارتبطنا بالانترنيت.

كما لنا مشاركة فعالة مع الجهات المعنية في رفع التجاوزات الحاصلة في مركز المحافظة خصوصا في الشوارع المزدحمة التي تربك حركة السير وتؤثر مباشرة على انسيابيته.

وتم خلال العام المنصرم حجز (١٠١٦) سيارة وذلك بسبب مخالفات منوعة، منها (٣٨) سيارة مسروقة احيل اصحابها الى المحاكم المختصة، وكان العدد الكلي للمخالفات (١٤٢٤٦) مخالفة، كما بلغت الغرامات المستحصلة لصالح خزينة الدولة (٢٩٤٠٢٨٤٠٠) مليون دينار، هذا غير غرامات اخرى آجلة غير مدفوعة بعد. وكانت هناك مخالفات اخرى للدرجات النارية حيث حجزت (١١٩) دراجة نارية، وبهذا الخصوص احيلت (١٥) دعوى الى المحاكم، كما تم احالة (٧٣) دعوى من المحكمة إلى هذه المديرية وفق القسم (١٢) من قانون المرور.

هل هنالك اجراءات جديدة اتخذتها مديرية مرور الديوانية وهل هناك واجبات نفذها رجال المرور بشكل تعاوني مع الجهات الامنية الاخرى؟

تم توزيع أجهزة حاسوب محمولة (لابتوب) على المفارز وذلك لسرعة التعرف على السيارات المشتبه بها والمسروقة كما تم نصب شبكة اتصالات بغية انجاز معاملات المواطنين وبالأخص في المحافظات الساخنة وفحص المركبات المسجلة في المحافظات الأخرى في مديريتنا من دون الرجوع لتلك المحافظات.

.غالبا ما تقوم مفارزنا وبالتنسيق مع مفارز الشرطة بعملية القاء القبض على السيارات المسروقة في عموم المحافظة وتقوم مفارزنا بإسناد مفارز مشتركة للشرطة تنفيذا للخطة الامنية.

من الداخل

السفارة الالمانية

هادي جلو مرعي

حسناً فعلت السفارة الالمانية في بغداد، بتقديمها مطبوعاً غاية في الاهمية تمثل في كتاب يحمل مسمى (حقائق عن المانيا) ويقع الكتاب في ٤٧٩ صفحة من القطع المتوسط وجاء في تعريفه: انه مرجع لكل من يريد معلومات راهنة وموثوقة عن جمهورية المانيا الاتحادية وهو طبعة تعطي بالكلمة والصورة معلومات وافية عن البلاد والسكان وعن نظام الدولة والحياة الاجتماعية وعن القوى السياسية والتطورات وعن الاقتصاد بفروعه المختلفة وعن التنوع الثقافي في المانيا بولاياتها الست عشرة.

سررت وانا اطالع فيه، لكنه لم يكن وحيداً في ساحة اهتمامي، اذ اهدى لي صديق هذا الكتاب الرائع وارفقه بكتاب ازعجني وآلمني ويحمل مسمى (شهادات من العراق). الكتاب جاء على قسمين الاول باللغة العربية، ثم ملحق به ترجمته بالانجليزية، والمقالات والحوارات والقصائد والشهادات تؤرخ لمرحلة تلت الحرب التي أودت بالنظام السابق، لكنها جاءت لكتاب وشعراء ومثقفين اغلبهم يعيش خارج البلاد منذ ما قبل الحرب واستمر بعدها في غربته الاختيارية فكانت شهادته منقوصة لانها تفتقد لعنصر المشاهدة الحقيقية، ومنها ما كان نتيجة انفعال احدثته مشكلة او نية مبيتة او شعور بالاحباط او حتى رفض للتغيير الذي شهده العراق.وحتى الصور التي احتواهاالكتاب التقطت لاشخاص يعيشون في الخارج ولا صلة حقيقية لهم بالداخل سوى في قراءة الصحف ومشاهدة التلفاز وربما عن طريق الهاتف النقال.

والسؤال: ترى هل تستطيع السفارة الالمانية وخارجية برلين ان تصدر كتاباً مشابهاً، ترسم فيه معالم المرحلة الجديدة التي تمثلت بانهيار اصنام الطائفية والرغبة في تحويل البلاد الى ساحة لتصفية حسابات اقليمية، تفتقد الى الاخلاق وحراك الضمير؟

وللاسف فالشهادات كلها آلم وتعبير عن الاسى والرفض والشعور بالضياع والخسارة، واليأس من المستقبل، ولم يستطع ان يفضح الجهات التي تحاول تعطيل حركة الحياة من خلال العنف المسلح والسيارات المفخخة وقتل الابرياء، وكانه يلقي باللائمة على التغيير فيما حصل لا على اعداء التغيير.

والسؤال: ترى هل تستطيع السفارة الالمانية وخارجية برلين ان تصدر كتاباً مشابهاً، ترسم فيه معالم المرحلة الجديدة التي تمثلت بانهيار اصنام الطائفية والرغبة في تحويل البلاد الى ساحة لتصفية حسابات اقليمية، تفتقد الى الاخلاق وحراك الضمير؟.

اعتقد اننا لسنا بحاجة لكتاب آخر، فالواقع العراقي -في حقيقته- كتاب لاتنتهي فصوله مثلما هو حال كتاب السفارة الالمانية، كتابنا فصول من التحدي، النكبة والتعثر ثم النهوض، والحركة السريعة الى امام.

الاستفادة من المساحات الشاسعة والمسطحات المائية

باحثون يدعون إلى استثمار الاستزراع السمكي في البصرة

البصرة/ صفاء الغانم

دعا باحثون متخصصون من مركز علوم البحار في جامعة البصرة الى الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي و انشاء مزارع نموذجية للانتاج في مدينة البصرة عبر الاستفادة من المساحات الشاسعة غير الصالحة للزراعة و المسطحات المائية خارج مركزها لتوافر طبيعة ملائمة لذلك.

و شدد الاستاذ المساعد مصطفى المختار رئيس قسم البحث و التطوير في مركز علوم البحار ان هناك ثروة كبيرة لدى البصرة بالامكان استثمارها وهي غير مستغلة و لم يلتفت المستثمرون لها ، فهناك الكثير من المسطحات المائية و مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة مما يمثل توافر مقومين اساسيين لبدء الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي وانشاء مزارع نموذجية منتجة.

مضيفاً ان المباشرة بمثل هكذا مشروع يمكن ان يلعب دوراً كبيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، خصوصا ان البصرة تملك موسم استزراع نموذجي يتراوح بين ٨-٩ اشهر، فضلا عن تميزها بتنوع كبير في الاحياء المائية القابلة للاستزراع.

ويشير المختار في دراسة شاركه بها باحثون اخرون حصلت المدى على نسخة منها ان الاهتمام بهذا القطاع يتزايد بشكل ملحوظ ، حيث زاد اهتمام المزارعين خلال السنوات الثلاث المنصرمة بتطوير مشاريعهم الخاصة الصغيرة المتخصصة بالاستزراع.

و تقول الدراسة التي اعدها الباحثون (مصطفى المختار و عبد الامير رحيم جاسم و خالد حمد) ان عدد المزارعين الممارسين لهذه الفعالية يزداد بشكل كبير، وهناك رغبة لدى آخرين في بدء مشروعات مماثلة الا انهم ينظرون الى ما يتحقق من مشروعات من سبقوهم.

و تظهر بعض النتائج الاولية في الدراسة التي عنونت بـ (الاستزراع السمكي في محافظة البصرة) ان ٩٥٪ من المزراع العاملة الان هي مزارع صغيرة تتوزع على احواض صغيرة في مساحات تتراوح بين ١- ٦ دونمات، وان اعداداً قليلة جدا تجاوزت مساحتها ١٥ دونماً.

وخلصت الدراسة الى المشاكل و المعوقات التي تقف امام توسع الاستثمار المحلي في مجال الاستزراع السمكي و اهمها ، قوانين انشاء المزارع السمكية التي تعرقل المستثمرين المحليين والمزارعين من الدخول الى هذا المجال ، حيث يشترط ان يتم اثبات ان تكون الارض غير صالحة للزراعة ، وان المستثمرين و المزارعين يحبذون ان تكون مزارع انتاج السمك من ضمن مشروع زراعي للتخفيف من الصرفيات و الخسارة في حال حصولها ، سيما في المزارع المقامة في بساتين النخيل ، مما يرفع ايضا من الواردات.

و غياب الدعم الحكومي نتيجة العمل بالقوانين القديمة غير المراعية لظروف الاستثمار مقابل ضعف الامكانات المادية لدى اغلب مزارعي الاسماك ، و قلة الخبرة في جميع خطوات الاستزراع بدءاً بالفكرة و تنفيذها و انتهاءاً بتصميم المزرعة و ادارتها.

و اقترحت الدراسة الدعوة الى اعادة النظر في القوانين الخاصة بالاستزراع السمكي و الموافقة على ادخال الاستزراع ضمن الدورة الزراعية ، وخلق فرص تثقيف و تدريب عن كيفية انجاح مثل هذه المشروعات ، و العمل على انشاء محطة استزراع نموذجية منتجة في جامعة البصرة ، وتحويلها مستقبلاً الى معهد تدريب عالي كما معمول في دول كبولندا و هنغاريا ، في تحويل معاهد التطوير الى معاهد عليا تمنح شهادات الماجستير و الدكتوراه.

و يلفت الباحثون إلى ان وجود مركز ابحاث متخصص كمركز علوم البحار و اقسام متخصصة بالاستزراع السمكي يجعل البصرة مهيئة اكثر من غيرها في الاستثمار بهذا الجانب.

وتسجل الاحصاءات الرسمية ان عدد المزارع السمكية في مدينة البصرة قبل عام ٢٠٠٣ كانت ١٢ مزرعة فقط.

بمشاركة مجلسي الوزراء والنواب وهيئة النزاهة وعدد من المراكز البحثية

جامعة بغداد تبحث سبل تعزيز الجوانب الأخلاقية في مهنة التدريس الجامعي

بغداد/ المدى

بمشاركة فاعلة من هيئة المستشارين بمجلس الوزراء ، وعدد من لجان مجلس النواب، وعدد من الوزارات، يناقش مركز التطوير والتعليم المستمر بجامعة بغداد، في عدد من البحوث والأوراق، أخلاق التعليم الجامعي، لإبراز الجوانب الأخلاقية في مهنة التدريس الجامعي، ومدى انعكاسها في مخرجات التعليم، والدعوة إلى مدونة أخلاقية تعنى بوظيفة الأستاذ الجامعي، لما له من دور حيوي في بناء المجتمع.

وقال الدكتور بهاء إبراهيم كاظم مدير المركز، إن ندوة كبرى يجري الإعداد لها من قبل عدد من تدريسيي وباحثي جامعة بغداد، لمناقشة أخلاقيات التعليم الجامعي، والتقدم بتوصيات ورؤى، تتضمن محاور هي: ((أخلاقيات التدريس الجامعي، واخلاقيات البحث العلمي، وأخلاقيات الطالب الجامعي، واخلاقيات الإدارة الجامعية، واخلاقيات المجتمع الجامعي، واخلاقيات مهنة التعليم بين التشريع القانوني والتطبيق))، وان تلك المحاور سيبحثها المركز بمشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة النزاهة العامة، ووزارة التربية، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة حقوق الإنسان، والكليات والمعاهد، والمراكز البحثية العلمية، واتحاد طلبة الجامعات، والروابط المختصة بالتدريسيين.

وأضاف إبراهيم : إن لجنة تحضيرية شكلت للتصدي لتلك المهام.

وان الندوة ستهدف أيضا إلى تسليط الضوء على فروض المرحلة الراهنة، لبيان حاجتها إلى بناء إستراتيجية أخلاقية في المنظومة التعليمية، والربط بين المكانة العلمية والأخلاقية للطالب الجامعي لبناء الشخصية الجامعية، وصيانة حرمة الجامعة والأساليب الأخلاقية المطلوبة ضمن العمل العلمي والإداري للجامعة، وصيانة حرمة الجامعة والأساليب الأخلاقية المطلوبة ضمن العمل العلمي والإداري للجامعة.

من ناحيته قال د. رائد بايش الركابي، التدريسي في كلية التربية للبنات بجامعة بغداد، واحد الباحثين المشاركين في الندوة: إن "تخليق" الحياة ضرورة إنسانية واجتماعية لا مناص منها. لذا فأخلاقية المهنة في المجال التربوي، يعتبر في صميم التوجه الأخلاقي العام في حياة الشعوب والأمم. فبدون تخليق الحياة العملية نكون قد حكمنا على أنفسنا بالضياع والانحطاط والتخلف، ومن هنا يمكن تعريف أخلاقيات مهنة التدريس بأنها السجايا الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعين أن يتحلى بها العاملون في حقل التعليم العام فكراً وسلوكاً أمام الله ثم أمام ولاة الأمر وأمام أنفسهم والآخرين ، وترتب عليهم واجبات أخلاقية.

الركابي أضاف في معرض تبيانه لأهمية الندوة: إن المدرس كان يتمتع قديما، في المجتمع العربي عموما وفي المجتمع العراقي على الخصوص باحترام وتقدير كبيرين، حيث كان يلعب دور المرشد والموجه والمؤطر لجميع الأنشطة التي تتردد على المدرسة أو الجامعة أو المجتمع؛ ويعلمهم مبادئ المعرفة والأخلاق، ويشاطر السكان أفراحهم وأحزانهم، وكان المدرس مقابل هذا الحضور الإيجابي محط تقدير واعتزاز باعتباره أمينا على القيم الأخلاقية، بالإضافة إلى كونه قدوة للصغار بسلوكه وإشعاعه داخل المؤسسة وخارجها.

وتابع: لقد اقترنت التربية عند سائر الأمم بتنشئة الأطفال وفق القواعد الأخلاقية والقيم التي يقرها المجتمع، إلا أن البعد الأخلاقي اضمحل في العقود الأخيرة، بحيث أن المدنية المعاصرة فرضت قيما أخرى غير القيم الأخلاقية، فسادت النزاعات المادية على العقول والنفوس، ولم تعد ظروف العيش تضمن للمدرس الاطمئنان على مستقبله ومستقبل أفراد أسرته، فبدأ مركزه الاجتماعي يتقلص في العقود الأخيرة بفعل عدة عوامل وضغوط، واهتزت مكانة المدرس في المجتمع، وانتقلت من التقدير والاحترام إلى اللامبالاة والإهمال لاسيما خلال العقود الماضية وما خلفته الحروب العبثية التي مرت بها البلاد وما تبعه من تدمير وتشويه لصورة المعلم الاجتماعية والاعتبارية والاقتصادية فضلا عن ظاهرة الساعات الإضافية والتدريس الخصوصي، وما تشكله من استغلال بشع للتلاميذ وأوليائهم، ويكفي الاستدلال على درجة تلك الخطورة، الإشارة إلى انشغال منظمة " اليونسكو " بالأمر وتحركها بكل إمكانياتها ووزنها لتجعل موضوع " دعم أخلاقيات رجل التعليم " أحد انشغالاتها البالغة الأهمية، بغاية تطوير عطائه ولإعادة الاعتبار إليه.

التدريسي والباحث في الشؤون التربوية د. رائد بايش أشار إلى أن نشاط التعليم يوجب الالتزام بعدد من الشروط منها: وجود كفاءات مهنية محددة ينبغي توافرها لدى أعضاء المهنة، ووجود مؤسسات تعنى بالتأهيل المهني وإكساب الأعضاء الكفاءات المهنية المطلوبة، ووجود دراسات وتدريبات لغرض النمو المهني في أثناء العمل، فضلا عن وجود أخلاقيات مهنية تقيد الانتساب لمهنة أو الخروج منها، وانها توعية المعلم بأهمية المهنة ودورها في بناء مستقبل وطنه.